S/PRST/2007/17

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

Distr.: General
11 June 2007
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٦٩١ لمجلس الأمن، المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

”يشير مجلس الأمن إلى جميع قراراته السابقة المتعلقة بلبنان، لا سيما القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ٤٢٥ و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ٥٢٠ (١٩٨٢) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فضلا عن بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، لا سيما البيانات المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

”ويرحب مجلس الأمن بالتقرير نصف السنوي الخامس، المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧، المتعلق بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل لحكومة لبنان الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا، ويدعو إلى الاحترام التام للمؤسسات الديمقراطية في البلد، بما يتفق ودستوره، ويدين أي محاولة تستهدف زعزعة استقراره. ويهيب مجلس الأمن بجميع الأحزاب السياسية اللبنانية أن تتحلى بالمسؤولية من أجل الحيلولة، من خلال الحوار، دون تدهور الحالة في لبنان. وإذ يسلم مجلس الأمن بضرورة عقد انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، بما يتفق مع الدستور اللبناني، ودون أي تدخل ونفوذ أجنبيين، يحث الأطراف السياسية في لبنان على الشروع مجددا في حوار وطني بهدف التوصل إلى اتفاق لتسوية جميع القضايا السياسية.

110607 110607 07-37765 (A)

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية، وسيادته، ووحدته، واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا وتحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان.

”ويدين المجلس استمرار الأعمال الإجرامية والإرهابية في لبنان، بما فيها تلك التي يرتكبها تنظيم فتح الإسلام، ويؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني لضمان الأمن والاستقرار في جميع أنحاء لبنان. ويشدد المجلس على ضرورة حماية السكان المدنيين، وخصوصا اللاجئين الفلسطينيين، وتقديم المساعدة لهم. ويؤكد مجددا عدم جواز وجود أي أسلحة في لبنان دون موافقة حكومته وعدم جواز وجود أي سلطة أخرى إلا سلطة حكومته.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع التقدير إحراز مزيد من التقدم نحو تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وبخاصة عن طريق بسط سلطة حكومة لبنان على جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، ولا سيما في الجنوب، ولكنه يلاحظ أيضا مع الأسف أنه لا يزال يتعين تنفيذ بعض أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تنفيذا كاملا، خاصة ما يتعلق منها بحل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، والاحترام التام لسيادة لبنان، وسلامته الإقليمية، ووحدته، واستقلاله السياسي، وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني، دون أيّ تدخل أو تأثير أجنبيين.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه العميق إزاء تزايد المعلومات التي تفيد بها إسرائيل ودول أخرى عن عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة إلى داخل لبنان، ولا سيما عبر الحدود اللبنانية – السورية، ويتطلع إلى استنتاجات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية. ويكرر المجلس مجددا دعوته إلى الاحترام الصارم لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، بما في ذلك مجاله الجوي.

”ويكرر مجلس الأمن دعوته إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ويحث جميع الدول والأطراف المعنية المذكورة في التقرير على التعاون التام مع حكومة لبنان، ومجلس الأمن، والأمين العام، تحقيقا لهذا الهدف.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه للأمين العام ومبعوثه الخاص في جهودهما وتفانيهما من أجل تيسير تنفيذ جميع أحكام القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) والمساعدة في تنفيذها، ويتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وإلى توصياته الإضافية بشأن المسائل العالقة ذات الصلة“.
